بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع دراسة وإعداد برنامج للتأهيل والتوظيف بالقطاعات العسكرية

تمهيد:

في ضوء المعطيات الماثلة للعيان يتضّح للمراقب استفحال إشكالية قبول خريجي الثانويات في الجامعات والكليات والمعاهد، وتتفاقم الإشكالية سنوياً مع تنامي الأعداد،وهي قضية مرتبطة بمعدّل النموّ السكاني في المملكة الذي يُعتبر من أعلى المعدّلات في العالم (3.5 %).

أما الشق الثاني للإشكالية،وهو لا يقلّ أهمية عن الشقّ الأوّل،فهو شحّ الوظائف وتقلص فرص العمل أمام خريجي الثانويات والجامعات والمعاهد في مختلف المجالات والتخصصات،ويمثّل هذا الأمر – بطبيعة الحال –هاجساً مؤرّقاً بسبب تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والأمنية.

ومن الواضح أنه لا يمكن النظر إلى الشقّ الأوّل من الإشكالية (التأهيل) بمعزل عن الشقّ الثاني (التوظيف) ،فهما وجهان لعملة واحدة،وهما لصيقان سواءً في ارتباطهما العملي أو آثارهما التنموية والاجتماعية والأمنية.

ولا شك أن الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الحكومية في هذا الشأن،بتوجيه ومتابعة من أولي الأمر،قد أسهمت في حلّ الكثير من الاختناقات،وبلورة بعض المعوّقات، وتفعيل العديد من الآليات،إلا أن طبيعة الضغوط اليومية وتشابكات العناصروتداخلات المؤثرات من مصابّ عدّة قد تفرض أحيانا شروطها القاسية فتحول – لسبب أو لآخر –دون تحقيق درجة الفاعلية المطلوبة سواءً في جانب التخطيط أو التنفيذ.

الإشكالية الوطنية: (ما لا يدرك كله لا يترك جلّه)

١- إن هذه الإشكالية قضية وطنية ذات أولوية حاسمة في تشكيل مستقبل الأجيال وتعميق جذور الاستقرار والرفاهية والأمن في أركان المجتمع السعودي.

٢ - ومن الواضح أن تناسيها لن يؤدّي إلى اضمحلالها.
٣ - كما أنها لن تختفي بمجرد التمنّي والنظرة المتفائلة.
٤- ولذا فإن تكاتف الجهود وتعاضد الرؤى لتشخيص الداء ومعالجته أمر حتمي من منطلق الأخذ بالأسباب وقاعدة أن (ما لا يدرك كله لا يترك جلّه).
٥- ما لم يتم وضع أسس تنطلق منها الخطط عاجلا لاستيعاب الشباب وتأهيلهم على المستوى الوطني فإن الحلول المستقبلية سوف تكون أشدّ تعقيدا وأكثر كلفة وأصعب تطبيقا.

إن مشكلة استيعاب خريجي الثانوية العامة وتوطين الوظائف وعملية "الإحلال" أصبحت هاجس كل مسؤول في هذا البلد،وفتح الجميع قلوبهم وأبوابهم لبحث مشكلات أبناء هذا الوطن على مستوى الفرد والجماعات والمؤسسات مما يستدعي:
ضرورة إيجاد خطة وطنية لاستيعاب خريجي (وخريجات) الثانوية العامة في برامج التعليم والتدريب والتأهيل المباشر لسوق العمل.

وانطلاقاً من طبيعة الإشكالية القائمة فإن هذه الخطة الشاملة ينبغي أن تحتضن عناصر الواقع السعودي بكل مكوّناته البيئية والإدارية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من اعتبارات مؤثّرة،وهذا يتطلّب دراسة محايدة ومتأنية تشخيص الإشكالية تشخيصاً دقيقاً،وتقييم الآليات بموضوعية،واقتراح الحلول المتوائمة مع التركيبة الوطنية وإمكاناتها ومتطلباتها. ولقد سبق وأن أوضحنا أن الدراسة الشاملة ستستغرق فترة زمنية طويلة قد تربو على العامين،ولذا فإنه من المناسب تجزأتها على مراحل،ومتابعة تنفيذ كل مرحلة،وتقييم معطياتها وتأثيرها على ما يتلوها من مراحل.

في ضوء هذه الاستراتيجية فإنه من الأدعى لنجاح هذه الخطة عند تطبيقها البدء بقطاع تتوفر لديه الإمكانات والمنشآت والقدرات المادية والبشرية مما يجعل **القطاع العسكري** مرشحاً لهذا الدور الريادي والفاعل في منظومة التدريب والتأهيل والتوظيف على نطاق وطني شامل.

دور القطاع العسكري:

في الوقت الذي نؤكّد فيه على أهمية الدراسة الشاملة لأوضاع التأهيل والتوظيف في مختلف القطاعات في المملكة إلا أن التوجّه الراهن يختص بالاهتمام بالقطاعات العسكرية كجزء أساسي من المنظومة الوطنية لما يتوفر لديها من إمكانات وكوادر بشرية قادرة – بإذن الله – علىاستقبال أعداد متنامية من خريجي الثانوية العامة وتدريبهم،وتأصيل مفهوم الانضباط وتعميق روح المسؤولية فيهم ليتمكّنوا- عن جدارة- من الالتحاق بمختلف الكليات والمعاهد ومراكز التدريب والتجنيد العسكرية والأمنية،وفي الوقت نفسه تزوّد سوق العمل في القطاعين العام والخاص بعناصر شابة أكثروعياً ونضجاً،وأقوى عوداً وتأهيلاً للاستجابة للمتطلبات الوظيفية والعملية المختلفة.

ولا شك أن القطاعات العسكرية في جميع أنحاء العالم تتيح أكبر الفرص الوظيفية للمواطنين وذلك لسببين رئيسين:

١) توفر شواغر وظيفية في جميع الرتب من الضباط والأفراد سنوياً من خلال التقاعد المبكّر أو الإحالة للتقاعد بموجب النظام.
٢) إمداد القطاع الخاص بالخبرات المدربة والمؤهلة عبر قناتي التقاعد المبكر أو الإحالة للتقاعد بموجب النظام لمنسوبي القطاع العسكري وهم ما زالوا في سن قادر على العطاء والإسهام.

إنه من المناسب في هذا الصدد،وفي ضوء الإقبال المتزايد على القطاعات العسكرية والأمنية، إعداد دراسة وطنية متكاملة تهتم بهدفين رئيسين:

١) تنسيق الإمكانات وتوحيد الجهود في توظيف القوى البشرية التي تحتاج إليها جميع القطاعات العسكرية والأمنية بموجب نظام قبول وتدريب وتجنيد موحّد يكون أكثر كفاءة وفاعلية،ويحقق تكافؤ الفرص بين المتقدمين،ويضمن للمؤسسات العسكرية والأمنية اختيار الأفضل والأنسب لطبيعة مهامها ومسؤولياتها.
٢) الإسهام بشكل فعال في حلّ **إشكالية التأهيل والتوظيف** على نطاق أكثر شمولية من القطاعين العسكري والأمني.

عناصر المشكلة الراهنة:

١) المعوّقات التنظيمية والإدارية التي تصاحب عملية القبول والتسجيل في المؤسسات العسكرية والأمنية المختلفة.
٢) تعدّد اللجان الخاصة بالالتحاق بالكليات والمعاهد ومراكز التجنيد والتدريب بفروع القطاعات العسكرية والأمنية.
٣) عدم توفر المعايير الدقيقة التي تسمح باختيار النوعيات المناسبة.
٤) عدم تكافؤ الفرص بين المتقدمين للوظائف العسكرية والأمنية.
٥) الآثار السلبية التي قد تنتج مستقبلاً في القطاعات العسكرية بسبب نوعية الملتحقين بالوظائف العسكرية والأمنية وقصور أدائهم.
٦) عدم إتاحة الفرصة للمتقدمين الآخرين للالتحاق بفرص وظيفية بديلة في الشركات والمؤسسات المساندة للقطاعات العسكرية والأمنية المختلفة.
٧) عدم إتاحة الفرصة للمتقدمين الآخرين لشغل الوظائف المدنية الشاغرة في القطاعات العسكرية والأمنية المختلفة.

دور شركةالاحتراف الفني للاستثمار وتوصياتها في إعداد الخطط المستقبلية :

تهتم "شركة الاحتراف الفني للاستثمار" ببرامج التدريب والتأهيل والتوظيف في مختلف المجالات والمستويات،ويتبع لها "معهد الاحتراف الفني للتدريب" الذي يطوّر وينفذ مجموعة من البرامج والدورات للقطاعات العسكرية،كما يرتبط بالشركة "**المركز الاستشاري**"(**SCM**) الذي يتولّى إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات العلمية والأكاديمية والتطبيقية،ويشرف عليه عدد من المختصين والاستشاريين،ويستعين بنخبة مميزة من المتقاعدين العسكريين المؤهلين.

وانطلاقاً من طبيعة الإشكالية وعناصرها،وفي ضوء التوجّه إلى المعالجة المرحلية لهذه الإشكالية عبر تفعيل دور ريادي للقطاع العسكري والأمني في مجالات استيعاب خريجي الثانوية العامة وتأهيلهم وتوظيفهم،فإن "**المركز الاستشاري**" التابع لـــ "شركة الاحتراف الفني للاستثمار" يطرح في هذه المذكرة تصوّراً موجزاً لأهم الأسس والآليات والحلول التي تحكم الإطار العام لذلك الدور

الهام على أن تبدأ الدراسة التفصيلية والتحليلية لهذا الإطار حال إقراره والموافقة عليه من قبل الجهات المعنية.

الإطـــار الـعـام الـمـقـترح:

في ضوء الإمكانات المتاحة للقطاع العسكري والأمني في المملكة،وضرورة الاستخدام الأمثل لها،وضمان جودة الأداء وكفاءة العائد على مستويات الاستقبال والالتحاق والاختيار والتدريب والتأهيل والتوظيف،فإننا نقترح ما يلي:

أ) تأسيس (الهيئة الوطنية لقبول وتأهيل المتقدمين إلى القطاعات العسكرية والأمنية)،وهي هيئة وطنية مستقلة تندمج تحت مظلتها لجان القبول والتدريب والتجنيد بالكليات والمعاهد ومراكز التدريب والتجنيد التابعة لمختلف القطاعات العسكرية والأمنية.

ب) تأسيس "دورة وطنية للتدريب العسكري" لمدة لا تزيد عن أربعة أشهر يلتحق بها جميع الراغبين في الالتحاق بالكليات والمعاهد ومراكز التدريب والتجنيد،وشغل الشواغر المدنية في القطاعات العسكرية والأمنية،والالتحاق بالعمل في الشركات والمؤسسات المرتبطة بعقود مع القطاعات العسكرية والأمنية مثل عقود الصيانة والتشغيل والتوظيف والتوريد وغيرها.

وفيما يلي نتطرق بإيجاز إلى المهام والمزايا والخصائص وآليات التنفيذ المرتبطة بالمقترحين آنفي الذكر.

أولاً: الهيئة الوطنية لقبول وتأهيل المتقدمين إلى القطاعات العسكرية والأمنية:

١) المهام المنوطة بـ"الهيئة الوطنية" المقترحة:

- الإشراف على مراكز استقبال المتقدمين من خريجي الثانوية العامة لضمان حسن إدارتها وتنظيمها وتوحيد معاييرها فيما يخصّ إجراءات الاستقبال وتعبئة الاستمارات والتسجيل،وتكون هذه المراكز موزعة على مختلف مناطق المملكة وفق الكثافة السكانية والإمكانات المتاحة في كل منطقة.

- الإشراف على مراكز التدريب التي يتم فيها تنفيذ (الدورة الوطنية العسكرية) لضمان جودة التنفيذ ووحدة المعايير وكفاءة الإدارة،وتكون

هذه المراكز موزّعة على مختلف مناطق المملكة وفق الكثافة السكنية وعدد مراكز التدريب وإمكاناتها في كل منطقة.

- صياغة برنامج (الدورة الوطنية العسكرية) وفق الاحتياجات العسكرية والأمنية والمتطلبات الوظيفية والمهنية.
- وضع المعايير والمواصفات الخاصة بمختلف الكليات والمعاهد ومراكز التدريب والتجنيد والوظائف المدنية ليتم اختيار الملتحقين بها في ضوء تقييم النتائج المحققة خلال (الدورة الوطنية العسكرية).
- الحصر السنوي لما يلي:
  - الوظائف العسكرية والأمنية الشاغرة.
  - الوظائف المدنية في القطاعات العسكرية والأمنية.
  - احتياجات الشركات والمؤسسات المساندة للقطاعات العسكرية والأمنية وتحديد نوعية المهارات اللازمة لها.
- تحديد الأعداد الممكن قبولها للالتحاق بالدورة العسكرية المقترحة،وذلك وفق إمكانات المراكز المرشحة لتنفيذ الدورة،والاحتياجات الوظيفية في مختلف القطاعات.
- الإشراف على تخطيط وتنفيذ **البرنامج الإعلامي** الخاص بـــ"الدورة العسكرية" المقترحة،وذلك للتعريف بالدورة وتوضيح أهدافها وخصائصها ومتطلباتها ومزاياها.
- ينبثق عن الهيئة عدة لجان مختصة مثل: لجنة التدريب العسكري – اللجنة التنظيمية – اللجنة الأكاديمية – اللجنة المهنية – اللجنة الإعلامية،وغير ذلك من لجان تتطلبها طبيعة المهام الموكلة إلى الهيئة.
- الاهتمام بتأكيد وتطوير **دورها المستقبلي** في المساهمة في حلّ **إشكالية التأهيل والتوظيف** على مستوى وطني شامل عبر التنسيق مع القطاع الخاص للتعرّف على متطلباته وإمداده بعناصر مؤهلة من خريجي "الدورة الوطنية العسكرية".

٢)مزايا تأسيس الهيئة المقترحة:

- ضمان توحيد المعايير المطبقة وانضباط تنفيذها.
- ضمان اختيار الأفضل والأنسب من بين المتقدمين لمختلف جهات القبول في القطاعات العسكرية والأمنية مما يحقق كفاءة وعدالة التوزيع على الكليات والمعاهد ومراكز التدريب والتجنيد المختلفة،وذلك وفق شروط ومتطلبات كل جهة.
- رفع درجة التفاعل بين القطاعات العسكرية والأمنية،وتبادل الخبرات والمعلومات،وتسهيل إجراءات التنسيق بينها،وترشيد الإنفاق،وتوحيد الجهود.
- تيسير مهمة التقديم والتسجيل على المواطنين عبر انتشار مراكز الاستقبال والتسجيل في مناطق المملكةمما يخفّف من الضغوط النفسية عليهم،ويتفادى مشكلات الازدحام والتنقل والسفر.
- منع الازدواجية في تقديم طلبات الالتحاق فيتم تعبئة استمارة واحدة للالتحاق بالقطاعات العسكرية والأمنية بدلاً من التقدم إلى كل جهة وقطاع على حدة.
- الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة مثل تنظيم المقابلات الشخصية وإجراء الفحص الطبي على المتقدمين حيث تتم الاستفادة من الخدمات الطبية المختلفة مما يخفف الضغط على المرافق الصحية، ويسهّل الإجراءات على المتقدمين.
- إتاحة فرص التوظيف،لغير المقبولين في الكليات والمعاهد ومراكز التدريب والتجنيد،وذلك في الشواغر المدنية في القطاعات العسكرية والأمنية،والتعيين في الوظائف المتاحة لدى المؤسسات والشركات المساندة لهذه القطاعات.

ثانياً: الدورة الوطنية العسكرية:

١) أهداف "الدورة الوطنية العسكرية":

لا يمكن التقليل من الفوائد والمزايا التي تعود على الشباب عند الانخراط في برنامج تدريب عسكري،ولذا عمدت بعض البلدان إلى **التجنيد الإجباري** في صيغ مختلفة.ذلك ليس فقط تحسّباً للعدوان الخارجي،ولكن أيضاً تأهيلاً للشباب للانخراط بوعي ومسؤولية وانضباط في مختلف مهنهم وتخصصاتهم وأعمالهم،ولذا فإن **العائد الاجتماعي** لبرامج التدريب العسكري – بشكل عام – تفوق وتدعم العوائد المباشرة لمنظومة التدريب والتأهيل.

يجدر بنا هنا أن نذكر أن أبرز ملامح الشكوى لدى القطاع الخاص عند مناقشة قضية "السعودة" هي:

- عدم الانضباط والالتزام بفترات العمل.
- عدم تحمّل المسؤولية وانعدام الرغبة في تطوير القدرات الذاتية.
- عدم توفر التأهيل الأساسي لمتطلبات سوق العمل.

من هذا المنطلق فإن اقتراح "دورة وطنية عسكرية" قصيرة يخدم أهداف عدّة في إطار **إشكالية التأهيل والتوظيف** في المملكة،ونوجز أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- ضمان اختيار الأنسب والأكفأ من المتقدمين للكليات والمعاهد ومراكز التدريب والتجنيد،وذلك عبر إخضاع الجميع لبرنامج تدريبي وتأهيلي موحّد بحيث يتم تقيم أدائهم تقييماً موضوعياً في ضوء معايير الدورة ونتائجها،ووفق المتطلبات المناسبة لكل جهة من جهات القبول.
- استبعاد العناصر التي لا يتوفر لديها الحرص الحقيقي على الالتحاق بالكليات والمعاهد العسكرية والأمنية،وتلافي الإحراجات الاجتماعية مع بعض المتقدمين.
- خفض نسبة الهدر التي تطرأ نتيجة لانسحاب بعض الملتحقين بالكليات والمعاهد وذلك عند تعرّضهم لصدمات الحياة الجديدة،فطبيعة الدورة المقترحة تتيح لهم فرصة لمراجعة حساباتهم، والتعرّف على قدراتهم الذاتية،ورغباتهم الحقيقية قبل الالتحاق بالكليات والمعاهد والمراكز التابعة للقطاعات العسكرية والأمنية.

- غرس أخلاقيات العمل والسلوكيات الانتاجية والانضباط العملي لدى الملتحقين بالدورة مما سينعكس بأبعاد إيجابية – بإذن الله – على حياتهم العملية سواء كانت في المسارات العسكرية أو غيرها في القطاعين العام والخاص.
- توسيع دور القطاع العسكري في التفاعل مع مشكلات الوطن واحتياجاته عبر تنفيذ هذه الدورة التي تهدف أيضاً إلى المساهمة في تأهيل الشباب تأهيلا اجتماعياً ومهنياً وعملياً للمتطلبات الوظيفية والمسؤوليات الحياتية في مختلف القطاعات المدنية الأخرى حيث ينبغي أن يكون أحد شعارات هذه الدورة هو : "**التأهيل التأسيسي لخوض الحياة العملية بانضباط ومسؤولية**".

٣)خصائص "الدورة الوطنية العسكرية":

- تحتوي الدورة المقترحة على البرامج التدريبية والتأسيسية التالية:
  أ) التدريب العسكري.
  ب) بعض المقررات المشتركة بين الكليات والمعاهد العسكرية والأمنية مثل : اللغة الانجليزية – المواد العلمية.
  ج) مهارات تقنية وإدارية.
  د) برامج ثقافية عامة تساعد الطالب على فهم متطلبات الحياة العملية ،وتسهم في غرس الجدّية والوعي الوطني لديه.
- تكون مدة الدورة أربعة أشهر تقريباً بحيث تبدأ قبل بداية الفصل الدراسي الأوّل بحوالى شهر،وتنتهي مع نهاية الفصل الدراسي الأوّل بحيث يتحقق بذلك هدفان رئيسان:
  أ) إمكانية التحاق الطلبة،الذين انسحبوا من الدورة أو لم يثبتوا كفاءة، بالفصل الثاني الدراسي في الجامعات والكليات والمعاهد وغيرها.
  ب) التحاق الطلاب المقبولين في مختلف الكليات والمعاهد العسكرية والأمنية بالفصل الثاني في كلياتهم ومعاهدهم.

- يُنظر في إمكانية أن تشمل مناهج "الدورة الوطنية العسكرية" الجزء الأكبر من محتويات الفصل الدراسي الأول لمعظم الكليات والمعاهد العسكرية والأمنية بحيث يمكن للطالب أن ينخرط مباشرة في برنامج الفصل الدراسي الثاني بهذه الكليات والمعاهد مع بعض الإضافات والتغييرات الممكن استيعابها، وبالتالي تتحقق بذلك مزايا الاستمرارية والوفر المالي والاختصار الزمني.
- يتم تقييم أداء الطلاب في نهاية الدورة،ويجري تصنيفهم مع مراعاة وزن معيّن لتقديراتهم في الشهادة الثانوية العامة،وبموجب هذا التصنيف يتم اختيارهم للجهات المختلفة وفق الضوابط والشروط الملائمة لكل جهة.
- يمنح البرنامج في نهاية الدورة**شهادة تخرّج** توضّح المهارات وأنواع المعرفة والتدريب التي اكتسبها الخرّيج وتقديره في كلّ منها،ويكون لهذه الشهادة اعتبار لدى الجهات الأكاديمية المختلفة وجهات التوظيف في القطاعين العام والخاص بحيث يستفيد منها الخرّيج الذي لا يجد قبولاً في الكليات والمعاهد ومراكز التجنيد والوظائف المدنية المخصصة للقطاعات العسكرية والأمنية.

ثالثاً: آليات التنفيذ:

إن جزءاً أساسياً من أي خطة هو الآليات اللازمة لنقل هذه الخطة إلى الحيز العملي وتحقيق أهدافها المنشودة،ولذا فإنه من المهم أن نتطرق إلى بعض الآليات الهامة لتنفيذ البرنامج المقترح،ونورد فيما يلي أهم هذه الآليات:

١) ضرورة ارتباط "الهيئة الوطنية" المقترحة بجهة عليا بحيث تكون لها استقلالية كاملة عن الاحتكاكات بين القطاعات المعنية،ولضمان جودة البرنامج وعدم تأثره بالخلفيات الفردية والإجراءات البيروقراطية.

٣) ضرورة إشتراك جهة استشارية علمية ذات صبغة محايدة في الدراسة الكاملة للخطة المقترحة،وتقييم عناصرها،ومتابعة تنفيذها،ودراسة المعوّقات،وتحليل الإحصائيات والمعلومات،واستشفاف النتائج،وتطوير الأداء،وطرح الحلول والبدائل في ضوء المستجدات والمتغيرات.

٤) التعريف على نطاق إعلامي واسع بالدورة وأهدافها وخصائصها ومميزاتها،وزيارة المدارس الثانوية،وتوزيع كتيبات عن الدورة واستمارات الالتحاق على طلاب هذه المدارس.

٥) فتح باب التقدم للالتحاق بالدورة وتعبئة الاستمارات وإجراء المقابلة الشخصية والفحص الطبي اعتباراً من بداية العطلة الصيفية التي تسبق السنة الأخيرة من دراسة الطالب في المرحلة الثانوية،وذلك لتيسير عملية الاستقبال والتنسيق وتلافي الضغوط والازدحام التي قد تطرأ قبل بدء الدورة مباشرة.

٦) نشر مراكز الاستقبال في مختلف مناطق المملكة وفق الكثافة السكانية لكل منطقة لتسهيل الإجراءات على المواطنين.

٧) اختيار مراكز تنفيذ الدورة في ضوء الإمكانات المتاحة لكل القطاعات المعنية في كل منطقة من مناطق المملكة.

٨) الاستفادة من الإمكانات البشرية والمكانية والتجهيزية المتاحة في المدارس والكليات والمعاهد في كل منطقة،وذلك في الفترة المسائية لتدريس بعض المقررات والتطبيقات المعتمدة في مناهج الدورة.

٩) **آليـة التـمـويـل:**

من الواضح أن هذا البرنامج يحتاج إلى آلية لتمويل متطلباته المختلفة،ولذا فإننا نقترح مبدئياً أن يتم تمويل البنامج مباشرة من قبل وزارة المالية،وبإمكان الوزارة ان تسترد القسط الأكبر من ميزانية البرنامج باستقطاع بعض المبالغ المخصصة للقبول والتدريب في القطاعات العسكرية والأمنية وفق حصّة كلّ منها من خريجي "الدورة الوطنية العسكرية".

أما على المدى الطويل فإنه انطلاقاً من أهداف البرنامج للإسهام في حلّ **إشكالية التأهيل والتوظيف** على المستوى الوطني،فإنه قد يكون من المناسب

تأسيس **صندوق وطني** لتنفيذ هذا البرنامج يسهم فيه القطاع الخاص والجهات المعنية بالتأهيل والتوظيف مثل "صندوق تنمية الموارد البشرية".

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل.